كلية التجارة
قسم الإقتصاد

عنوان البحث
الأمن الغذائي المستدام في دول شمال إفريقيا
- الواقع والتحديات -

الطالبة/ شيرين السيد أحمد منشاوى

أ. د أحمد عبد الرحيم زرق
استاذ الاقتصاد بكلية التجارة ببنها
وعميد الكلية السابق

أ. د ميرانـدا زغلول رزق
استاذ الاقتصاد المساعد بكلية التجارة
ببنها ووكيل الكلية السابق
لشؤن البيئة

الملخص

يواجه الأمن الغذائي المستدام في دول شمال إفريقيا، بعدة تحديات داخلية وخارجية تتمثل التحديات الداخلية في: انخفاض نسبة الأراضي الزراعية الصالحة مقارنة بالمساحة الكلية، ندرة المياه وسوء استغلالها، التغيرات البيئية والمناخية، الفجوة التقنية أوالتكنولوجية وضعف التمويل والاستثمار في القطاع الزراعي، أما التحديات الخارجية فتشمل: صعوبة تطوير وتعميق علاقات التبادل التجاري مع العالم الخارجي، تذبذب العوائد النفطية، أحادية القطب، نمو التكتلات الاقتصادية واتفاقية تحرير التجارة الدولية وقيام منظمة التجارة العالمية. وتشير التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي لشهر أبريل ٢٠٢٢، الى أن كل دول شمال افريقيا ستشهد انكماشا في الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٢. وتتوقع اللجنة الاقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة (الإسكوا)، أن تخسر المنطقة العربية أكثر من ٤٢ مليار دولار في عام ٢٠٢٢ بسبب فيروس كورونا المستجد، وسيدخل ٨.٣ مليون شخص آخرين في حيز الفقر، ناهيك عن انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وانخفاض عائدات الصرف الأجنبي التي توفر ضخ النقد اللازم في الاقتصادات المحلية

وتمر دول الشمال الافريقي بأزمة غذائية خطيرة نتيجة لضعف أداء القطاع الزراعي، سواء من حيث نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، أو من حيث الميزان الزراعي الذي يكون سالب في معظم الأوقات بالإضافة إلى عدم مقدرة الصادرات الزراعية على تغطية الواردات الزراعية المتزايدة، مما أدى إلى تزايد الفجوة الغذائية في الإنتاج الغذائي في دول شمال افريقيا خاصة من السلع الإستراتيجية كالحبوب واللحوم والألبان، وانعكس ذلك على الواردات الغذائية لهذه الدول مما جعلها تتزايد سنة بعد أخرى. ويتأثر القطاع الغذائي الزراعي في دول شمال إفريقيا، بطريقتين: **الأولى** من خلال الأثر السلبي علي الطلب على المنتجات الغذائية التي تستهلك عادة في الفنادق والمطاعم وغيرها من الأماكن السياحية، **والثانية** تتعلق بالآثار السلبية على الدخل والعمالة، حيث سيؤدي فقدان الوظائف وسبل كسب العيش إلى دفع أعداد كبيرة من الأسر إلى الفقر

ABSTRACT

Sustainable food security in North African countries faces several internal and external challenges. The internal challenges are: the low percentage of suitable agricultural land compared to the total area, water scarcity and misuse, environmental and climatic changes, the technical or technological gap and weak financing and investment in the agricultural sector, while external challenges include The difficulty of developing and deepening trade exchange relations with the outside world, fluctuation in oil revenues, unipolarity, the growth of economic blocs, the International Trade Liberalization Agreement and the establishment of the World Trade Organization. The International Monetary Fund's global economic forecast for April 2022 indicates that all North African countries will witness a contraction in GDP in 2022. The United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) expects the Arab region to lose more than $42 billion

in In 2022 due to the emerging Corona virus, another 8.3 million people will enter poverty, not to mention the decrease in foreign direct investment flows, and the decrease in foreign exchange earnings that provide the necessary cash injection into local economies

The North African countries are going through a serious food crisis as a result of the poor performance of the agricultural sector, both in terms of the contribution of this sector to the gross domestic product, or in terms of the agricultural balance, which is negative most of the time, in addition to the inability of agricultural exports to cover the increasing agricultural imports, which led to To the growing food gap in food production in North African countries, especially in strategic commodities such as grains, meat and dairy, and this was reflected in the food imports of these countries, which made them increase year after year. The agro-food sector in North African countries is affected in two ways: the first is through the negative impact on the demand for food products that are usually consumed in hotels, restaurants and other tourist places, and the second is related to the negative effects on income and employment, where job losses and livelihoods will push numbers of Great from families to poverty

مقدمة

تعانى معظم الدول النامية وخاصة دول شمال إفريقيا مثل (تونس والجزائر والمغرب ومصر والسودان وموريتانيا) من عدم القدرة على تحقيق الأمن الغذائي المستدام بها وذلك لعدة أسباب منها ما يتعلق باختلال جانب العرض مثل(ندرة المياه، التوسع العمرانى على حساب الأراضى الزراعية، استعمال الوسائل التقليدية فى استغلال الأراضي، التصحر، التغيرت المناخية وغيرها)، ومنها ما يتعلق باختلال جانب الطلب مثل(الزيادة السكانية، والنمط الاستهلاكى وغيرها)، لذا فإن هذه الدول تسعى إلى تدعيم قدرتها على التغلب على هذه التحديات وتحقيق الأمن الغذائى المستدام عن طريق اتباع بعض السياسات التى يأتى فى مقدمتها التنمية الزراعية المستدامة، والاهتمام بالقطاع الزراعى والاستثمارات الزراعية، بالإضافة إلى مكافحة الفقر، والتكيف مع تغير المناخ وغيرها[1].

ويعتبر القطاع الزراعى فى دول شمال إفريقيا أحد أهم القطاعات الاقتصادية فى تلك الدول، حيث يساهم هذا القطاع بنسبة كبيرة من الناتج القومى والعمالة والدخل القومى، كما تزداد أهمية هذا القطاع مع تزايد عدد السكان فى تلك الدول وازدياد حاجاتهم للغذاء فى ظل نقص الموارد الطبيعية الأرضية والمائية والنباتية والحيوانية نتيجة للتدهور والتلوث الناجم عن الاستغلال السئ لهذه الموارد، وهو ما يؤدى إلى زيادة حجم العجز الغذائى والفجوة الغذائية فى دول شمال إفريقيا. لذا يمكن اعتبار التنمية الزراعية المستدامة فى تلك الدول مفتاح التنمية الشاملة المستدامة وهو ما يتطلب المحافظة على الموارد الطبيعية من التدهور لضمان مصالح الأجيال المقبلة[2]

---

[1] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا(٢٠١٢)، الأمن الغذائى فى شمال أفريقيا: تحليل الحالة واستجابات الدول لعدم استقرار الأسواق الزراعية، مكتب شمال أفريقيا، الطبعة الأولى، الرباط، ص٤

[2] غربى، فوزية(٢٠١١)، الزراعة وتحديات الأمن الغذائي العربي: مع الإشارة لحالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص٦

وتهدف إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة فى دول الشمال الإفريقى إلى تحقيق الأمن الغذائى المستدام وتعظيم العائد من الموارد الزراعية، مع ضرورة الحفاظ على تلك الموارد وحمايتها من التلوث والتدهور والاعتداء. وهذا يعني أن إستراتيجية الزراعة المستدامة يجب أن يكون لها هدفين أساسيين، هما: زيادة الناتج الزراعى من جهة، وتخفيض الآثار البيئية السلبية على الموارد الزراعية من جهة أخرى، كما أنه يجب أن يتم العمل على تحسين الأحوال المادية والصحية للمزارعين، بما يحقق أهداف التنمية البشرية والمحافظة على البيئة في آن واحد، وبالتالي توفير حد معين من الأمن الغذائي المستدام[1].

مشكلة الدراسة

وفى ضوء ما سبق ذكره، تتمثل المشكلة الرئيسية للدراسة فى الإجابة على التساؤل التالى: ما هو الوضع الراهن لحالة للأمن الغذائى فى دول شمال إفريقيا، وما هى أهم تحديات وسياسات تحقيق الأمن الغذائى المستدام فى تلك الدول؟

ويندرج عن هذا السؤال الرئيسى الأسئلة الفرعية التالية:-

١- ما هو الإطار المفهومى للأمن الغذائى المستدام؟ وما هى أهم أبعاده ومؤشراته؟

٢- ما هو الوضع الراهن للأمن الغذائي والتنمية الزراعية فى دول شمال أفريقيا؟

٣- ما هى تحديات تحقيق الأمن الغذائى المستدام فى دول شمال إفريقيا؟

٤- كيف يمكن لدول الشمال الإفريقى أن تحقق الأمن الغذائي المستدام فى ضوء التنمية الزراعية المستدامة حالياً ومستقبلاً؟

أهمية الدراسة:-

تعد قضية الأمن الغذائى المستدام من أكبر التحديات الرئيسية التى تواجه دول الشمال الإفريقى، فعلى الرغم من توافر الموارد الطبيعية من الأرض والمياه والموارد البشرية، إلا أن الزراعة لم تحقق الزيادة المستهدفة فى الإنتاج لمقابلة الطلب المتزايد على الغذاء، واتسعت الفجوة الغذائية وأصبحت تلك الدول تستورد حوالى نصف احتياجاتها تقريباً من السلع الغذائية الرئيسية. وقد تمكن القطاع الزراعى فى دول شمال إفريقيا من توفير أغلب متطلبات السكان من الغذاء حتى مطلع سبعينات القرن العشرين، ولكن مع منتصف عقد السبعينات أصبحت مشكلة الغذاء على رأس قائمة الموضوعات والمشكلات التى تواجه هذة الدول، فالزيادة المتسارعة فى أعداد السكان وتحسن ظروف المعيشة أدى إلى زيادة الطلب على المواد الغذائية وهو ما أدى إلى حدوث عجز فى تغطية هذا الطلب محلياً، وبهذا اضطرت تلك الدول إلى اللجوء للخارج لسد احتياجاتها من الغذاء، مما أدى إلى حدوث الفجوة الغذائية التى تزداد حدتها حتى وقتنا الراهن، وهو ما جعل هذه الدول

---

[1] انظر ذلك:

-Jules N and Pretty, J(2012), Sustainable Agriculture: Impacts on Food Production and Challenges for Food Security, International Institute for Environment and Development, pp2-4.

تتحول إلى قوة شرائية هائلة تنفق النسبة الأكبر من مواردها المالية فى سبيل إشباع حاجاتها من الغذاء وهو ما انعكس سلباً على موازينها التجارية [1]

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة -بشكل رئيسى- إلى التعرف على الوضع الراهن للأمن الغذائى فى دول شمال إفريقيا، واهم تحديات وسياسات تحقيق الأمن الغذائى المستدام فى تلك الدول على المستوى الداخلى والخارجى

ويتبثق عن هذا الهدف الرئيسى الأهداف الفرعية التالية:-

١- التعرف على الأمن الغذائي المستدام من حيث المفهوم، الأبعاد، المقومات والمؤشرات

٢- تحليل اوضاع الأمن الغذائي والفجوة الغذائية فى دول شمال إفريقيا

٣- إستعراض تحديات تحقيق الأمن الغذائى المستدام فى دول شمال إفريقيا على المستوى الداخلى والخارجى

٤- توضيح اليات تحقيق الأمن الغذائي المستدام *في دول شمال أفريقيا*

فرضية الدراسة:

تواجه دول شمال إفريقيا العديد من التحديات الداخلية والخارجية التى تؤثر سلباً على قدرتها على تحقيق الأمن الغذائى المستدام.

منهجية الدراسة:

تعد هذه الدراسة من الدراسات الإقتصادية البيئية، التى يتم من خلالها اختبار فرضية الدراسة بإستخدام **المنهج الإستقرائى** استناداً إلى الاداة الوصفية والتحليلية، حيث تم استخدام **الأداه الوصفية** فى الجزء النظرى الذى يعتمد على جمع البيانات والمعلومات التى تساعد على الوصف الدقيق للإطار المفهومى للأمن الغذائى المستدام وما يتفرع عن ذلك من معلومات. كما تم الاعتماد على **الأداه التحليلية** فكان استخدامها عبر كامل البحث، وذلك بغرض التعمق فى فهم وتباين العناصر المكونة للموضوع بتحليلها وتحديد أثارها. كما تم استخدام الاداه الاحصائية في قياس اثر النمو السكاني والمساحة المزروعة من الحبوب علي الفجوة الغذائية للحبوب في دول شمال افريقيا خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٠.

خطة الدراسة:

ينقسم البحث إلى ستة أقسام كما يلي:-

اولا:ا لإطار المفهومى للأمن الغذائى المستدام واهم ابعاده ومؤشراته.

ثانيا: الوضع الراهن للأمن الغذائى والفجوة الغذائية فى دول شمال إفريقيا،

ثالثا: تحديات تحقيق الأمن الغذائى المستدام فى دول شمال إفريقيا سواء على المستوى الداخلى أو الخارجى

---

[1] **خلف،عثمان(٢٠١٦)، واقع ومساهمات القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي: دراسة تحليلية مقارنة لحالة الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٢، الجزائر، ص٤**

رابعا: الأليات المقترحة لدعم الامن الغذائى المستدام فى دول شمال افريقيا فى ضوء استراتيجيات التنمية الزراعية المستدامة

اولا- الإطار المفهومى للأمن الغذائى المستدام وأهم ابعاده ومقوماته ومؤشراته

١-ما هية الامن الغذائي المستدام

وظهر مصطلح الأمن الغذائي في صيغة جديدة تتواكب والتغيرات الحالية، إذ أصبح الأمن الغذائي مطالب بأن يكون مستنداماً علي الجانب الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي أخذاً بعين الإعتبار حق الأجيال القادمة في ضمان الحد الأدنى من الغذاء الصحي بصفة منتظمة للأجيال الحالية والمستقبلية. ويعرف الأمن الغذائي المستدام بأنه" توفيرالغذاء المناسب للأجيال الحالية بأساليب لا تضع قيوداً مسبقة على الأجيال القادمة للتمتع بقدر مماثل أو أفضل من الغذاء"، ولضمان تحقيق الأمن الغذائي المستدام (استمرارية الغذاء) يجب الاعتماد على قاعدة موارد طبيعية منتجة ومتواصلة، ولكن التحدي الذي يواجه الحكومات والمنتجين هو زيادة الإنتاجية الزراعية، ومن ثم ضمان الأمن الغذائي مع تعزيز القدرة الإنتاجية لقاعدة الموارد في صورة متواصلة [١]

وبالرغم من تباين الآراء حول تعريف الأمن الغذائي المستدام ومقوماته وأساليب تحقيقه، إلا أن هناك محورين أساسيين تناولتهما معظم التعريفات ولكن بدرجات مختلفة من التركيز والاهتمام، الأول: يتعلق بما هية الأمن الغذائي المستدام، وكمية ونوع الغذاء المطلوب توفره، ويؤخذ على أصحاب هذا التعريف أنهم لم يوضحوا كيفية وسبب تحقيق الأمن الغذائي المستدام، وبالتالي يعتبر تعريفهم تعريفاً نظرياً وليس عملياً، والثاني: يتعلق بكيفية الحصول على الغذاء سواءً من المصادر المحلية أو الأجنبية، ولذلك يعتبر هؤلاء أن معدل تغطية الاحتياجات الغذائية من الإنتاج الوطني هو أنسب مؤشر وربما المؤشر الوحيد لمستوى الأمن الغذائي، ويؤخذ على هذه المدرسة أن تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية والأمن الغذائي قد يتعارض مع تحقيق التنمية المستدامة [٢].

٢- أبعاد الأمن الغذائي المستدام

حسب التعريفات المختلفة التي تم تقديمها حول الأمن الغذائي المستدام، نجد أن مفهومه ينطوي على عدة أبعاد يتمثل أهمها فيما يلي:-

أ-البعد الزمني: يمكن لأي بلد يتمتع بأمنه الغذائي أن يغطي احتياجاته باستمرار سواء كان ذلك على المدى القريب أو البعيد، وقد اعتمد هذا التوزيع الزمني على اختلاف أساليب التعامل مع المشكلات المرتبطة

---

[١] عبد السلام، محمد السيد(٢٠٠٢)، الأمن الغذائي للوطن العربي، كتاب عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص ص١٢-١٤.
- الدروبي، رانية ثابت (٢٠٠٩)، واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراتو المحتممة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد29، العدد الأول، سوريا، ص ٢٥

[٢] بن خزناجي، أمينة(٢٠١٣)، دور التكامل الاقتصادي في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في دول المغرب العربي، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، الجزائر، ص ص١٤-١٦

بضرورات الأمن الغذائي، حيث تختلف الأساليب والسياسات والإجراءات لمعالجة تبعات انعدام الأمن الغذائي للمجتمع وفى البعد الزمني الذي يحدد إطار الأزمة.

ب-البعد الكمي: ويعني الأمن الغذائي حصول المستهلك على الكمية الصحيحة من المواد والعناصر الغذائية، والتي تغطي احتياجاته بالمعنى الكمي حسب المقررات من الطاقة والعناصر الغذائية المبنية على الاحتياجات الفردية للمستهلك.

ج-البعد النوعي: إضافة إلى البعد الكمي فلن يكتمل الأمن الغذائي للمستهلكين إلا بتوفير البعد النوعي أيضا أي حصول المستهلك على الغذاء بنوعية معينة، وترتبط النوعية بمصدر الغذاء من أصول نباتية أو حيوانية، فلن نستطيع الحكم على نوعية الاستهلاك لفريقين من المستهلكين يتناولون نفس الكمية من العناصر الغذائية والطاقة إلا بمعرفة مصادر هذه العناصر، وكلما كانت العناصر ذات أصول حيوانية كانت قيمتها البيولوجية أكبر لأن القيمة البيولوجية للبروتين الحيواني أكبر منها في حالة كونها من أصول نباتية.

د-البعد الاقتصادي: حتى ولو توفر الغذاء المطلوب دائما وبالكميات والنوعية المطلوبة لا نستطيع القول أنه توفر الأمن الغذائي المستدام إلا إذا كان بمقدور الناس الوصول للغذاء مدعومين بقدرة شرائية تمكن من الحصول على الغذاء وتناوله في كافة الأوقات، ولذلك كان الدخل الكافي الذي يضمن للمستهلك حصوله على الغذاء المطلوب ركنا أساسيا من أركان الأمن الغذائي المستدام. ومن المعروف أنه لا يتأتى الدخل الكافي إلا بتوفير العمالة أو التوظيف ولا يتأتى التشغيل إلا عن طريق الاستثمار، ولا يمكن معالجة مشكلة الأمن الغذائي والفقر إلا بالتوظيف والاستثمار وتوليد الدخل الذي يمكِن المستهلك من الحصول على الغذاء المطلوب[1]

هـ-البعد الاجتماعي والسياسي: يتمثل هذا البعد في إبراز أهمية الغذاء كأحد حقوق الإنسان، ومن ثم فإن تحقيق الأمن الغذائي المستدام يمثل الوجه الآخر لحق الغذاء، ويجب التركيز على ضرورة توافر حد الكفاف من الغذاء لكل فرد من أفراد المجتمع، لتستمر حياته بصورة صحية، حيث أنه عند توافر مستوى الكفاف من الغذاء في المجتمع، وعند عدالة توزيعه بين أفراد المجتمع، لابد وأن يسهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي داخل الدولة، كما له دور جدلي في إحداث الاستقرار السياسي حيث أن حدوث العجز الغذائي خاصة في السلع الضرورية قد يؤدي إلى تهديد حياة الأفراد بصورة مباشرة، الأمر الذي يعني تهديد استقرار الأمن الداخلي للدولة،

و-البعد البيئي : يعتبر البعد البيئي من أهم أبعاد الأمن الغذائي المستدام، إذ أن النظام الايكولوجي يمثل أهم الأنظمة الداعمة لاستمرار الأمن الغذائي وعند توفره يؤدي إلى تناقص مستويات الغذاء، فالأمن الغذائي

---

[1] **حركاتي فاتح(٢٠١٨)، تحليل مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي وتقييم الحلول المطروحة لمواجهتها، مرجع سابق، ص٥٥**

- لرقا، جميلة(2006) ، الأمن الغذائي في الدول العربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، ص ص ١٥-١٨.

المستدام يقتضي إنتاج الغذاء بكمية كافية ومغذية وبنوعية جيدة، وإمكانية الحصول عليه في جميع الأوقات بمختلف القدرات، مع الحفاظ على الموارد التي يعتمد عليها وتخفيض أثارها بيئيا[1].

٣-مؤشرات الأمن الغذائي المستدام

*** المؤشرات التقليدية: وتتمثل فيما يلي:-**

أ- نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الإستراتيجية (ذات النمط الغذائي الاستهلاكي السائد في المجتمع)

ب- نسبة قيمة الإنتاج الزراعي إلى الناتج الزراعي المستورد

ج- نسبة قيمة الصادرات الزراعية لإجمالي الواردات

د- نسبة الإنفاق على الغذاء إلى إجمالي الدخل القومي

هـ- التقلبات السنوية في الإنتاج الزراعي

و- نسبة مساهمة الناتج الزراعي في إجمالي الناتج المحلي

ي- متوسط حصة الفرد من قيمة الإنتاج الزراعي

ل- نسبة صافي الواردات الزراعية إلى إجمالي الناتج المحلي[2]

*** المؤشرات الحديثة**

مع تطور مفهوم الأمن الغذائي أضحى من الضروري القيام بوضع مؤشرات تتناسب وتغيراته، وهو ما أقرته منظمة الأمم المتحدة للزراعة والآغذية والتي صرحت أيضاً بأن هناك حاجة إلى قائمة مؤشرات، أساسية تمثل مجموعة المتغيرات التي يفترض حاليا أنها الأكثر ارتباطاً على نحو وثيق بالأمن الغذائي، التغذية، والتعرض لنقص الأغذية، لذا تم إدراج مؤشرات إضافية تتمثل في إمدادات الطاقة الغذائية إلى المؤشرات الأساسية الموصى بها من مجلة استهلاك الأغذية، والتي تهدف أساساً إلى تحقيق الأهداف المتفق عليها في مؤتمر الغذاء العالمي[3]

ثانيا- الوضع الراهن للأمن الغذائي والفجوة الغذائية في دول شمال إفريقيا

١-أهم مؤشرات الإنتاج الغذائي في دول شمال إفريقيا

تتمثل أهم مؤشرات الإنتاج الغذائي في دول شمال إفريقيا، التي يتم بواسطتها الحكم على الوضعية الإنتاجية في تلك الدول فيما يلي:

١- مساهمة الناتج المحلي الزراعي إلى الناتج المحلي في دول شمال إفريقيا: يعكس هذا المؤشر مدي فاعلية عناصر الإنتاج للقطاع الزراعي في البلد ومدى مساهمتها في تكوين الناتج المحلي، وتتصف نسبة

---

[1] بن خزناجي، أمينة(٢٠١٣)، دور التكامل الاقتصادي في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في دول المغرب العربي، مرجع سابق، ص ص٤١-٤٣

- حمدان، محمد أمين(٢٠١١) ، الأمن الغذائي: نظرية ونظم وتطبيق، عمان، الأردن، ص ٦٠.

[2] سعيد، ابراهيم أحمد(٢٠١١)، أهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي العربي: الاقتصاد الزراعي العربي واقعا طبيعيا وبشريا، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27 ، العدد الثالث والرابع، سوريا، ص ٨٠.

[3] خلف، رقية(٢٠١٣)، السياسة الزراعية وأثرها على الأمن الغذائي في بعض الدول العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، بيروت، لبنان، ص ص٩-١١.

مساهمة الناتج المحلي الزراعي إلى الناتج المحلي في دول شمال إفريقيا بالتواضع الشديد، وهذا بدوره يدل على ضعف مساهمة الناتج الزراعي في النشاط الاقتصادي في دول شمال إفريقيا

ب- مساهمة الزراعة في دول شمال إفريقيا في الناتج الزراعي العربي: بالنظر إلى نسبة مساهمة الزراعة في دول شمال إفريقيا في الناتج الزراعي العربي نجد أنها مرتفعة بعض الشيء، وهذا يدل على القوة والقدرات والإمكانيات التي يمتلكها تكتل دول شمال إفريقيا، ودوره في تدعيم المواقف العربية تجاه التكتلات الأخرى.

ج- نصيب الفرد في الناتج الزراعي: بالنسبة لنصيب الفرد في الناتج الإجمالي فهو يوضح مدى الرفاهية الاقتصادية التي يتمتع بها الفرد في بلد ما، أما بالنسبة لنصيب الفرد في الناتج الزراعي فهو يعكس المستوى الغذائي للبلد، وتتفاوت نسب متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي للناتج المحلي الإجمالي من بلد لآخر حيث تبلغ أعلى نسبة في موريتانيا، ويعود السبب في ارتفاعها إلي المكانة التي يحتلها القطاع الزراعي فيها، أما تونس والجزائر وليبيا فتعتبر النسبة فيهما منخفضة [1]

٢-ملامح الفجوة الغذائية في دول شمال إفريقيا

توجد عدة تعريفات للفجوة الغذائية نذكر منها ما يلي:-

ا- **الفجوة الغذائية هي** زيادة الطلب علي للمنتجات الغذائية عن معدل إنتاجها محلياً داخل دولة ما

ب- **الفجوة الغذائية هي** النسبة ما بين معدل استهلاك الغذاء ومعدل إنتاجه في دولة ما،

ج- **الفجوة الغذائية هي** زيادة الحاجة إلى الواردات، أكثر من معدل الصادرات في دولة ما.

د- **الفجوة الغذائية هي** النسبة بين نمو الإنتاج سنوياً إلى نمو الاستهلاك سنوياً في دول ما.

هـ- **الفجوة الغذائية هي** النسبة بين عدد السكان في دولة ما إلى معدل الإنتاج الغذائي في هذه الدولة،

ويمكن تصنيف الفجوة الغذائية في دول شمال افريقيا إلي مجموعتين من السلع الغذائية كما يلي:-

ا- **فئة مجموعات العجز الغذائي:** تضم هذه المجموعة (الحبوب-البقوليات-اللحوم) وهي تتصف بالعجز الغذائي وعدم قدرتها على توفير الكميات اللازمة للمستهلكين، وتدني وانخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي، حيث تصدرت مجموعة الحبوب هذه المجموعات، ويعود السبب في هذه الفجوة إلى الزيادة الكبيرة في حجم الواردات من هذه المجموعة. أما إذا ما نظرنا إلى الكميات المتاحة من الاستهلاك لهذه المجموعة فإنه يلاحظ بأنها كميات دون المستوى المطلوب لتحقيق الأمن الغذائي من هذه المجموعة، ونتيجة لهذا التذبذب فقد انعكس ذلك على نسبة الاكتفاء الذاتي لمجموعة الحبوب[2]

---

[1] ناجي، قاس(2011) ، التنمية الزراعية واثر اتفاقيات الجات، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، ص23

- مراد، جبارة(٢٠١٤)، حدود فعالية السياسات الزراعية في رفع الإنتاج الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي، الملتقى العلمي الدولي الثالث حول" القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، جامعة المدية، الجزائر، ص١٧

[2] ابراهيم، صالح(٢٠١٤)، الفجوة الغذائية وأبعاد الأمن الغذائي للدول العربية في ظل المستجدات الاقتصادية الدولية، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، ص١٥.

ب- فئة مجموعات الفائض الغذائي:

تتركز الفوائض التي تظهرها الفجوة الغذائية بين الإنتاج والاستهلاك في دول شمال افريقيا، في ثلاث مجموعات رئيسية تقريباً وهي (الفواكه، الأسماك، والخضروات) وهذا ما يشير إلى بعض الإمكانيات المتوفرة مستقبلاً لتجارة الصادرات الزراعية في دول شمال افريقيا، ومحاولة دعم موقفها في الأسواق العالمية وزيادة قدرتها التنافسية.

٣-أسباب الفجوة الغذائية في دول شمال افريقيا

هناك عدة أسباب أدت إلى حدوث الفجوة الغذائية في دول شمال افريقيا، تتلخص في النقاط التالية:-

ا- النمو السكاني وزيادة اعداد السكان بشكل مضطرد

ب- انخفاض معدلات الأجور وعدم المساواة في توزيعها ما بين المهن المختلفة في كل دولة، ومن ثم تنخفض انتاجية العامل بشكل ملحوظ

ج- سيطرة النمط الاستهلاكي، حيث يكون الاستهلاك في المستوى الأول ما بين الأنشطة المختلفة، وهذا ما يضع الدولة في مشاكل غذائية مختلفة.

د- البناء على الأراضي الزراعية والاستخدام السلبي لها وعدم استغلالها بالشكل الأمثل

هـ- سوء توزيع الأراضي، الذي يؤدي إلى زراعة أنواع محدودة من المحاصيل فقط دون غيرها.

و- انخفاض حجم الموارد المائية واستخدام الوسائل الزراعية القديمة والتقليدية، مما لا يساعد على زيادة الإنتاجية الزراعية.

ي- وجود الكثير من الأراضي غير المستصلحة مما يؤدي بدوره إلى قلة الإنتاجية الزراعية

٤-خصائص الفجوة الغذائية في دول شمال افريقيا

تتصف الفجوة الغذائية في دول شمال افريقيا بما يلي:-

ا- **عدم التوازن والتناسق**، تتميز الفجوة الغذائية في دول شمال افريقيا باختلاف فيما بين مجموعاتها السلعية الغذائية المختلفة، فهي تتسم بالاتساع والزيادة في بعضها والانكماش في البعض الآخر، حيث أن هناك سلع ذات فائض تصديري متمثلة في الخضروات كالبطاطس والأسماك والفواكه في معظم السنوات، بينما هناك سلع تكون نسبة الاكتفاء الذاتي فيها منخفضة جداً مثل السكر والزيت على سبيل المثال وليس الحصر.

ب- **الاتساع والتزايد** : ويكون ذلك لعدة أسباب منها: عدم الاهتمام الكافي بالقطاع الزراعي واستخدام الأساليب البدائية في هذا القطاع، اعتماد جزء كبير من الزراعة في دول شمال افريقيا على الأمطار مما جعلها تتأثر بمعدلات سقوطها هذا ما انعكس على تدني حجم الإنتاج الزراعي، الاعتقاد الذي ساد لفترة طويلة

Bingxin Y(2010), Toward a Typology of Food Security in Developing Countries, Development Strategy and Governance Division International Food Policy, Research Institute.,o12,

أن الدول النفطية هي دول مصنعة وليست دولاً زراعيةالأمر الذي قلل من أهمية الزراعة، وكذلك الدخل الكبير الذي يدره النفط، هذا ما أدى إلى هجرة المزارعين من أراضيهم بحثاً عن حياة أفضل ودخول أعلى[1]

ج- التزامن مع مؤشرات أخرى خطيرة : إن أخطر ما في الفجوة الغذائية فى دول شمال افريقيا هي كبر حجمها في السلع الأساسية مثل سلعة الحبوب، والتي تعتبر إستراتيجية بالنسبة للمواطنين، فهي لا تقل أهميتها عن الهواء والماء، وأنه ليس من الجائز أن تبقى دول شمال افريقيا معرضة لخطر الضغوط من طرف الدول المتقدمة، والأخطر من ذلك هو استمرار هذه الفجوة لمدة طويلة، مع تنامي عدد السكان، مما يعني تناقص متوسط نصيب الفرد من الكميات المتاحة للاستهلاك في المستقبل من الناتج الزراعي فى دول شمال افريقيا، وتعرض اقتصاداتها إلى مجموعة من الصعوبات وهذا ما يضعف قوتها في الساحة الدولية[2]

٥- قياس إثر النمو السكاني والمساحة المزروعة من الحبوب على الفجوة الغذائية للحبوب في دول شمال افريقيا خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٠

يهدف هذا الجزء إلى تحليل العلاقة بين عدد السكان والمساحة المزروعة من الحبوب، كمتغيرات مستقلة، وفجوة الأمن الغذائي لمحاصيل الحبوب في بعض دول شمال افريقيا(مصر- تونس- المغرب- الجزائر) كمتغير تابع، وذلك خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٠ باستخدام أسلوب الإنحدار الخطي المتعدد، وطريقة المربعات الصغري(OLS). وحيث أن الصيغة اللوغاريتمية (log) تعطي المرونات طويلة الأجل للمتغيرات الاقتصادية المستقلة في تأثيرها على المتغير التابع وتقلل من تشتت البيانات، فقد تم أخذ اللوغاريتم الطبيعي لجميع متغيرات النموذج واستخدام الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة، **ويمكن تمثيل هذه العلاقة بالنموذج القياسي التالي:-**

$$LY = \beta 0 + \beta 1\ Lx1 + \beta 2\ Lx2 + è$$

Y المتغير التابع: الفجوة الغذائية للحبوب

X1 المتغير المستقل الأول: عدد السكان

X2 المتغير المستقل الثاني: المساحة المزروعة من الحبوب

è حد الخطأ العشوائي

$\beta_0\ \beta_1\ \beta_2$ معلمات النموذج

وقد تم استخدام برنامج Eviews في تحليل البانات وتم التوصل الي النتائج التالية:-

١- ان البانات تتبغ التوزيع الطبيعي ولا توجد مشكلة ارتباط ذاتي او مشكلة عدم تجانس التباين

---

[1] **ابراهيم، صالح(٢٠١٤)، الفجوة الغذائية وأبعاد الأمن الغذائى للدول العربية فى ظل المستجدات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص١٧.**

[2] **القصاص، مهدي محمد(٢٠٠٩)، الأمن الغذائي قضية أمن قومي: رؤية مستقبلية للمجتمع المصري، المؤتمر الدولي لجامعة الزقازيق، جامعة المنصورة، مصر، ص ص ٤-٦.**
- غربي، فوزية(٢٠١٠)، الزراعة وتحديات الأمن الغذائي العربي: حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ص ص ١٠-١٣.

ب- ترتبط الفجوة الغذايية للحبوب في دول شمال افريقيا بعلاقة طردية مع النمو السكاني، حيث تؤدي زيادة اعداد السكان في تلك الدول إلي زيادة الطلب علي الغذاء مع عدم وجود زيادة مماثلة في الانتاج، ومن ثم يتم اللجوء للإستيراد الخارجي لمواجهة هذه الزيادة في الطلب علي الغذاء، وبالتالي تتسع الفجوة الغذائية وتزداد حدة مشكلة التبعية الاقتصادية والغذائية، مما يحد من قدرة هذه الدول علي تحقيق الأمن الغذائى المستدام

ج- ترتبط الفجوة الغذايية للحبوب في دول شمال افريقيا بعلاقة عكسية مع المساحة المزروعة من الحبوب، حيث تؤدي زيادة المساحة المزروعة من الحبوب في تلك الدول إلي زيادة حجم الانتاج، ومن ثم تنخفض الواردات الغذائية وبالتالي تقل الفجوة الغذائية للحبوب، الأمر الذي يعزز من قدرة هذه الدول علي تحقيق الأمن الغذائى المستدام

د- يجب أن تعمل دول شمال افريقيا علي الاستفادة من زيادة اعداد السكان ومن ثم توافر الأيدي العاملة، في زيادة الانتاج وتطوير العملية الانتاجية في جميع المجالات.

هـ- يجب ان تقوم دول شمال افريقيا بزيادة حجم الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة ودعم التنمية الزراعية المستدامة، مما يساعد علي زيادة حجم الانتاج الغذائي ومن ثم تقل الفجوة الغذئية في تلك الدول، وتزداد قدرتها علي تحقيق الأمن الغذائى المستدام[1]

ثالثا: تحديات تحقيق الأمن الغذائى المستدام فى دول شمال إفريقيا سواءً على المستوى الداخلى أو الخارجى

١-التحديات على المستوى الداخلى

إن تحقيق الأمن الغذائي المستدام في دول شمال إفريقيا، يواجه بعدة تحديات داخلية تتمثل في العناصر التالية:

ا-انخفاض نسبة الأراضي الزراعية الصالحة مقارنة بالمساحة الكلية

ب- ندرة المياه وسوء استغلالها

ج-التغيرات البيئية والمناخية

٤- الفجوة التقنية أوالتكنولوجية

هـ-ضعف التمويل والاستثمار في القطاع الزراعي

و-العوامل الديموجرافية وزيادة معدلات نمو السكان

٢-التحديات على المستوى الخارجي

ا- صعوبة تطوير وتعميق علاقات التبادل التجاري مع العالم الخارجي

ب- تذبذب العوائد النفطية

ج- التحولات في النظام العالمي

---

[1] -الدروبي، رانية ثابت (٢٠٠٩)، واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراتو المحتممة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد29، العدد الأول، سوريا، ص٢١

د-نمو التكتلات الاقتصادية وأحادية القطب

هـ- اتفاقية تحرير التجارة الدولية وقيام منظمة التجارة العالمية[1]

رابعا: اليات تحقيق الأمن الغذائى المستدام فى دول شمال إفريقيا

١- يمكن لدول شمال إفريقيا أن تحقق الأمن الغذائي المستدام من خلال، بذل المجهودات وتطبيق سياسات وبرامج سواء على المستوى الفردي أو في إطار التعاون الإقليمي. حيث اعتمدت عدة بلدان منذ عام ٢٠٠٨ سياسات زراعية جديدة، وشرعت في إجراء إصلاحات تهدف إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية، وتحسين إدارة الأراضي والموارد المائية، والأراضي الزراعية لتعزيز الأمن الغذائي. وتركزت الجهود على أخذ المخاطر المناخية والكوارث الطبيعية في الاعتبار بقدر أكبر

٢- زيادة الاستثمارات الزراعية في دول شمال افريقيا، مما يسهم في زيادة الكفاءة الاقتصادية للموارد الزراعية ورفع مستوى الدخل الزراعي، والحد من تقلباته وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يترتب عليه تحقيق الأمن الزراعي والغذائي

٣- تنمية التجارة الخارجية ودعم الصادرات التي تتم بين الدول نوعياً وكمياً وزمنياً، بهدف توفير مصدر مستمر من النقد الأجنبي لتمويل خطط التنمية الاقتصادية من ناحية، ولاستيراد القدر اللازم من السلع الغذائية الضرورية كالقمح لتحقيق الأمن الغذائي المستدام من ناحية أخري،

٤- العمل علي دعم التكامل الاقتصادي الزراعي والغذائي العربي والمتوسطي والأفريقي لإزالة القيود على الحركة التجارية للسلع الغذائية أو لعناصر الإنتاج المستخدمة في إنتاجها بين هذه الدول، والتنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية الغذائية بغية تحقيق معدل نمو مرتفع في إنتاج واستهلاك الغذاء

٥- تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء من خلال زيادة الرقعة الزراعية خاصة من محاصيل القمح والذرة والبقوليات وقصب السكر وبنجر السكر والفول السوداني وفول الصويا وغيرها، ولتحقيق ذلك يتطلب الأمر من الدولة التوجه للتنمية الزراعية الأفقية باستصلاح واستزراع مزيد من الأراضي الزراعية بما يكفي لتحقيق الزيادة المطلوبة في الإنتاج الزراعي الغذائي، لإشباع الاحتياجات المتزايدة للسكان

٦- دعم التَرشيد الاستهلاكي الغذائي لضبط وتنظيم الاستهلاك لتحقيق العدالة الاجتماعية فيما يتعلق باستهلاك السلع الغذائية الضرورية، الأمر الذي من شأنه تحقيق أكبر منفعة اقتصادية على كل من المستوى القومي والفردي. وتلجأ الحكومة إلي إتباع مثل هذه السياسة في فترات الحروب والأزمات الاقتصادية.

٧- تبني سياسة سعرية زراعية ذات تأثير مباشر على القطاع الزراعي

---

[1] مركز دراسات المستقبل(٢٠٠٧)، **الأمن الغذائي والعربي والأفريقي في ضوء المتغيرات الدولية**، مؤتمر الأمن العربي والأفريقي المشترك فضاء استراتيجي"، جامعة أسيوط.

-Bingxin Y(2010), **Toward a Typology of Food Security in Developing Countries**, Development Strategy and Governance Division International Food Policy, Research Institute.

٨- يجب ان يتم تقليل الفاقد الإنتاجي الزراعي المحلي الذي يشكل جزء كبير لا يستهان به من الطاقة الإنتاجية الإجمالية،

٩- العمل على ضمان التدفق السلس للسلع الغذائية والاستفادة الكاملة من إمكانات السوق الدولية لتأمين العرض والطلب الغذائى، وذلك بتخفيض التعريفة الجمركية على واردات الغذاء لضمان استقرار إمداداته وأسعاره،

١٠- الاستمرار فى المراقبة الدقيقة لمستويات أسعار المواد الغذائية، وتشديد إجراءات الإشراف والرقابة على أسواق السلع الغذائية

١١- وبالتوازى مع ما سبق، ينبغى أن تضع الحكومات حماية الفئات الفقيرة وذوى الدخول المحدودة على رأس أولوياتها فى المرحلة الحالية، وذلك بتدعيم شبكات الأمان الاجتماعى، وتقديم التحويلات النقدية والخدمات الطبية المجانية للفئات الأكثر احتياجا، مما قد يساعد فى تقليل تفشى المرض والحد من أضراره على الأمن الغذائى[1].

[1] معهد التخطيط القومي(٢٠٢٠)، نحو تحسين أوضاع الأمن الغذائي والزراعة المستدامة والحد من الجوع في مصر " سبل وآليات تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية العالمية المستدامة ٢٠١٦-٢٠٣٠، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم ٢٦٥،ص٢٢

- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(٢٠٠٨)، معالجة الأزمة الغذائية العالمية: دور السياسات الأساسية للتجارة والاستثمار والسلع في ضمان الأمن الغذائي المستدام والتخفيف من وطأة الفقر، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف.ص١٨

النتائج والمقترحات

• النتائج

١- ساهمت التطورات العلمية الباهرة التي حدثت في النصف الثاني من القرن العشرين في الاهتمام بموضوع الأمن الغذائي، إذ أدت الاكتشافات التقنية في الزراعة واستخدام المخصبات والأدوية المقاومة للآفات الزراعية، وتحسين أنظمة الري وزيادة المساحات المروية، إلى زيادة نسبة الإنتاج الغذائي. وفي ظل سعي مختلف الدول لتحقيق الأمن الغذائي انتهجت عدة سياسات، واستراتيجيات للإستغلال الكامل للموارد سعيا منها لتحقيق هدفها هذا مما أدى إلى تهديد الأجيال المستقبلية، ومن ثم بدأ التفكير جديا في كيفية حفظ حقوقهم أو على الأقل أخذها بعين الاعتبار

٢- ظهر مفهوم الأمن الغذائي في صيغة جديدة تتواكب والتغيرات الحديثة، إذ أصبح الأمن الغذائي مطالب بأن يكون مستنداً علي الجانب الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي أخذاً بعين الإعتبار حق الأجيال القادمة في ضمان الحد الأدنى من الغذاء الصحي بصفة منتظمة للأجيال الحالية والمستقبلية.

٣- يمكن للمجتمع أن يحقق أمنه الغذائي المستدام إما من خلال إنتاج احتياجاته الغذائية محلياً أو استيرادها من مجتمعات أخرى مع تفضيل الخيار الأول إذا لم يكن باهظ التكلفة من حيث كفاءة استغلال الموارد المتاحة، وعليه فأنه كلما كانت النسبة الأكبر من احتياجات المجتمع الغذائية منتجة محلياً كلما أدى ذلك إلي استمرارية وعدم تهديد أمنه الغذائي

٤- تمر دول شمال افريقيا بأزمة غذائية خطيرة نتيجة لضعف أداء القطاع الزراعي، سواء من حيث نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، أو من حيث الميزان الزراعي الذي يكون سالب في معظم الأوقات بالإضافة إلى عدم مقدرة الصادرات الزراعية على تغطية الواردات الزراعية المتزايدة، مما أدى إلى تزايد الفجوة الغذائية في الإنتاج الغذائي فى دول شمال افريقيا خاصة من السلع الإستراتيجية كالحبوب واللحوم والألبان، وانعكس ذلك على الواردات الغذائية لهذه الدول مما جعلها تتزايد سنة بعد أخرى

٥- يعتبر الأمن الغذائي من التحديات الرئيسية فى دول شمال افريقيا، فعلى الرغم من توافر الموارد الطبيعية من الأرض والمياه والموارد البشرية، فإن الزراعة فى دول شمال افريقيا لا تحقق الزيادة المستهدفة للانتاج لمقابلة الطلب على الغذاء، ومن ثم اتسعت الفجوة الغذائية وأصبحت هذه الدول تستورد حوالي نصف احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسية

٦- تسبب تفاقم مشكلة العجز الغذائى فى دول شمال إفريقيا في: انخفاض وتدني إنتاجية القوة البشرية العاملة، زيادة معدل التضخم، عجز الميزان التجاري، التبعية الاقتصادية، تشويه هيكل الاستثمار القومي، انتقال الأمراض المعدية والتلوث الإشعاعي وتهديد الأمن والاستقرار داخل المجتمع

*** المقترحات**

١- يمكن لدول شمال إفريقيا أن تحقق الأمن الغذائي المستدام من خلال، بذل المجهودات وتطبيق سياسات وبرامج سواء على المستوى الفردي أو في إطار التعاون الإقليمي. حيث اعتمدت عدة بلدان منذ عام ٢٠٠٨ سياسات زراعية جديدة، وشرعت في إجراء إصلاحات تهدف إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية، وتحسين إدارة الأراضي والموارد المائية، والأراضي الزراعية لتعزيز الأمن الغذائي. وتركزت الجهود على أخذ المخاطر المناخية والكوارث الطبيعية في الاعتبار بقدر أكبر

٢- اعتمدت بلدان اتحاد المغرب العربي استراتيجيه مغاربية زراعية خلال الدورة الخامسة عشرة للجنة الوزارية المغاربية المسؤولة عن الأمن الغذائي، والمنعقدة بمراكش عام ٢٠٠٩ وخطة العمل للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠، أثناء الدورة السادسة عشرة للجنة الوزارية المغاربية المسؤولة عن الأمن الغذائي بالجزائر، وقد حددت الإستراتيجية وخطة العمل عدة مجالات تعاون ذات أولوية، هي: البحث العلمي، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، وتحسين الإنتاجية، والوصول للأسواق والاستثمارات.

٣- أكد اجتماع آلية أو ميكانيز 5+5 الذي انعقد عام ٢٠١٢ -المعني بالأمن الغذائي في منطقة البحر الأبيض المتوسط- على تعزيز التعاون الإقليمي في مجال تبادل المعلومات، ورصد أسعار المنتجات الزراعية في الأسواق الدولية، وتنظيم أسواق المنتجات الزراعية والأغذية، وزيادة فرص التكامل في مجال التجارة في المنتجات الزراعية بين البلدان الشريكة في آلية 5+5، كما تم التأكيد على ضرورة تعزيزالاستثمارالزراعي، وإدراج صناعة المنتجات الغذائية الزراعية ضمن جهود التنمية المستدامة، وبتعاون أكبر في مجال الزراعة بين البلدان المنخرطة في مبادرة الحوار الأورومتوسطية 5+5 بغية تأسيس تنمية اقتصادية بين الشركاء الإقليميين، والتي من شأنها الاستجابة لتحديات الأمن الغذائي

٤- تساهم زيادة الاستثمارات الزراعية في دول شمال افريقيا، في زيادة الكفاءة الاقتصادية للموارد الزراعية ورفع مستوى الدخل الزراعي، والحد من تقلباته وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يترتب عليه تحقيق الأمن الزراعي والغذائي

٥- تساعد تنمية التجارة الخارجية على تنمية الصادرات التي تتم بين الدول نوعياً وكمياً وزمنياً، بهدف توفير مصدر مستمر من النقد الأجنبي لتمويل خطط التنمية الاقتصادية من ناحية، ولاستيراد القدر اللازم من السلع الغذائية الضرورية كالقمح لتحقيق الأمن الغذائي المستدام من ناحية أخري

٦-يمكن تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء من خلال زيادة الرقعة الزراعية خاصة من محاصيل القمح والذرة والبقوليات وقصب السكر وبنجر السكر والفول السوداني وفول الصويا وغيرها، ولتحقيق ذلك يتطلب الأمر من الدولة التوجه للتنمية الزراعية الأفقية باستصلاح واستزراع مزيد من الأراضي الزراعية بما يكفي لتحقيق الزيادة المطلوبة في الإنتاج الزراعي الغذائي، لإشباع الاحتياجات المتزايدة للسكان

٧- العمل علي دعم التنمية الاقتصادية الزراعية وإعادة تخصيص الموارد في المجتمع، بهدف إحداث تغيرات في الإنتاجية الزراعية بزيادة حجم الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي

٨- دعم التَّرشيد الاستهلاكي الغذائي لضبط وتنظيم الاستهلاك بما يحقق أكبر منفعة اقتصادية على المستوى القومي والفردي

٩- العمل علي توفير الدعم الاستهلاكي لتحقيق العدالة الاجتماعية فيما يتعلق باستهلاك السلع الغذائية الضرورية، الأمر الذي من شأنه تحقيق أكبر منفعة اقتصادية على كل من المستوى القومي والفردي

١٠- تبني سياسة سعرية زراعية ذات تأثير مباشر على القطاع الزراعي من خلال: تحقيق الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية، تنظيم وهجرة الموارد داخل وخارج القطاع الزراعي، تنظيم العلاقة بين المنتجين والمستهلكين وتنظيم الإنتاج، توجيه هيكل الاستهلاك من السلع والخدمات بما يتفق مع أهداف المجتمع ويساهم في تحقيق الأمن الغذائي المستدام

١١- يجب ان يتم تقليل الفاقد الإنتاجي الزراعي المحلي الذي يشكل جزء كبير لا يستهان به من الطاقة الإنتاجية الإجمالية

١٢- من الضرورى خلال المرحلة الحالية (المدى القصير) العمل على ضمان التدفق السلس للسلع الغذائية والاستفادة الكاملة من إمكانات السوق الدولية لتأمين العرض والطلب الغذائى، وذلك بتخفيض التعريفة الجمركية على واردات الغذاء لضمان استقرار إمداداته وأسعاره، علاوةً على ذلك، فينبغى أن تتضافر جهود الدولة المصرية مع غيرها من الدول النامية المستوردة للغذاء لحث المجتمع الدولى ومنظماته على مكافحة السياسات الحمائية التى تتخذها الدول المصدرة للسلع الزراعية، والتى قد تعمل علي زيادة وتفاقم الأزمات التى تواجه سلاسل القيمة الغذائية العالمي

١٣- يجب أن تقوم الدول على المستوى المحلى، بالاستمرار فى المراقبة الدقيقة لمستويات أسعار المواد الغذائية، وتشديد إجراءات الإشراف والرقابة على أسواق السلع الغذائية. فمن خلال المعرفة الدقيقة بتحركات الأسواق، ستتمكن الحكومة من الإدارة المتكاملة للسوق بتوجيه المزارعين والمنتجين لاتخاذ قرارات الإنتاج المنطقية، ومكافحة عمليات المضاربة فى مراحل سلاسل الإمداد الغذائى، إلى جانب متابعة جودة المنتجات الغذائية وسلامتها، ومنع ممارسات المنتجين والمستهلكين التى قد تؤثر سلبا على الأسواق الغذائية.

١٤- ينبغى أن تضع الحكومات حماية الفئات الفقيرة وذوى الدخول المحدودة على رأس أولوياتها فى المرحلة الحالية، وذلك بتدعيم شبكات الأمان الاجتماعى، وتقديم التحويلات النقدية والخدمات الطبية المجانية للفئات الأكثر احتياجا، مما قد يساعد فى تقليل تفشى المرض والحد من أضراره على الأمن الغذائى.

المراجع

*** المراجع العربية**

١-الدروبي، رانية ثابت (٢٠٠٩)، **واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراتو المحتممة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد29، العدد الأول، سوريا

٢-المنظمة العربية للتنمية الزراعية(٢٠٢٠)، **تداعيات أزمة كورونا على الأمن الغذائي العربي وسبل مواجهتها**

٣-بن خزناجي، أمينة(٢٠١٣)، **دور التكامل الاقتصادي في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في دول المغرب العربي**، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شيادة الماجستير، الجزائر

٤-صديق، الطيب منير(٢٠٠٩)، **المفاهيم الأمنية في مجال الأمن الغذائي، الندوة العلمية" في الحماية المدنية في المناهج التعليمية**، مركز الدراسات والبحوث، السعودية

٥-عبد السلام، محمد السيد(٢٠٠٢)، **الأمن الغذائي للوطن العربي**، كتاب عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

٦-مركز دراسات المستقبل(٢٠٠٧)، **الأمن الغذائي والعربي والأفريقي في ضوء المتغيرات الدولية**، مؤتمر الأمن العربي والأفريقي المشترك فضاء استراتيجي"، جامعة أسيوط.

٧-معهد التخطيط القومي(٢٠٢٠)، **نحو تحسين أوضاع الأمن الغذائي والزراعة المستدامة والحد من الجوع في مصر** " سبل وآليات تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية العالمية المستدامة ٢٠١٦-٢٠٣٠، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم ٢٦٥.

٨-منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة(٢٠٠١)، **مؤشرات أساسية لرصد حالة الأمن الغذائى فى الوطن العربى.**

٩-منظمة الأمم المتحدة للزراعة والأغذية(٢٠٠٥)، **تقرير واقع الغذاء والزراعة فى الوطن العربي**

١٠-منظمة الأمم المتحدة للزراعة والأغذية(٢٠٢٠)، **مرض فيروس كورونا وآثاره على الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا**

١١-منير، صديق الطيب(٢٠١٢)، **الأمن الغذائي العربي ومحدداته: السودان نموذجا**، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد 27 ، عدد 34

١٢- مارشيسيو، ماتيو(٢٠٢٠)، **الأثر المحتمل لـفيروس كورونا المستجد على هدف التنمية المستدامة الثاني (الأمن الغذائي) في الصين والعالم**، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

١٣- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(٢٠٠٨)، **معالجة الأزمة الغذائية العالمية: دور السياسات الأساسية للتجارة والاستثمار والسلع في ضمان الأمن الغذائي المستدام والتخفيف من وطأة الفقر**، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف.

١٤-محمود، عالية واخرون(٢٠١٢)، **الأمن الغذائي في البلدان العربية ضمن الأمن الغذائي العربي**، منتدى الفكر العربي، عمان، الأردن

١٥- مراد، جبارة(٢٠١٤)، **حدود فعالية السياسات الزراعية في رفع الإنتاج الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي**، الملتقى العلمي الدولي الثالث حول" القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، جامعة المدية، الجزائر

• **المراجع الأجنبية**

1-Bingxin Y(2010), **Toward a Typology of Food Security in Developing Countries,** Development Strategy and Governance Division International Food Policy, Research Institute.

2-Chawarika, A(2016), **Food Security and the Developing World-Emerging Issues**, DEPARTMENTdepartment of agricultural economics rural development and extension university of Pretoria, April

3-Elbehri, A, and Wheeler, T. (2015). **Climate change, food security and trade**: an overview of global assessments and policy insights, Rome, FAO,

4-FAO(2020), **COVID-19 and the risk to food supply chains**: how to respond. Rome,.

5-FAO(2020). Agri-food markets and trade in the time of COVID-19. Rome,

6-FAO(2020).Food Safety in the time of COVID-19. Rome,

7- FAO(2020).**Food Safety in the time of COVID-19. Rome**

8-FAO(2020).**Urban food systems and COVID-19: The role of cities and local governments in responding to the emergency**. Rome.

9-J. Schmidhuber & B. Qiao(2020), **COVID-19: Channels of transmission to food and agriculture.** Rome,

10-J. Schmidhuber & B. Qiao(2020), **COVID-19: Channels of transmission to food and agriculture.** Rome,

11-Masters, W.A(2013), **Urbanization and farm size in Asia and Africa: Implications for food security and agricultural research.** Global Food Security

12-Mukhebi, A(2009), **An overview of the food security situation in Eastern Africa**. Economic Commission for Africa Sub-regional Office for Eastern Africa

13-Rosen, S. & Rada, N.(2012), **International food security assessment, (Economic Research Service**, USDA, Washington,

14-Sustainable Development Solutions Network(2013), **Solutions for Sustainable Agriculture and Food Systems. TECHNICAL REPORT FOR THE POST-2015 DEVEOPMENT AGENDA,**

15-Tangermann, S(2016), **Agriculture and Food Security: New Challenges and Options for International Policy,** International Centre for Trade and Sustainable Development (ICTSD) and World Economic Forum